الحركة القضائية..
خطوة جريئة لإصلاح وتحديث جهاز القضاء

□ خاطب فخامة الاخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس مجلس القضاء الاعلى في اجتماعه مؤخرا برئيس واعضاء المحكمة العليا ورؤساء المحاكم الاستئنافية بعد تعيينهم بأنه يجب عليهم ان يقوموا بأداء اعمالهم على أكمل وجه وان ينظروا في القضايا ويسرعوا في البت فيها وفقا للقانون وان لايتحولوا الى محاكم ابتدائية يستنطقون الشهود ويطولون في اجراءات التقاضي وان يكونوا عند مستوى الثقة والمسؤولية وفقا للمهام المناطة بهم باعتبارهم رأس القضاء وأساس العدل..

بهذه الكلمات التوجيهية يكون فخامة رئيس الجمهورية قد أصاب كبد الحقيقة لعلمه ويقينه بأن القضاء هو اساس العدل والعدل اساس الامن والاستقرار ومتى ساد العدل في البلاد عم فيها الامن والاستقرار وازدهرت التنمية، كما ان الحركة القضائية الاخيرة تعد خطوة هامة نحو تطوير لقضاء وتفعيل دوره..

في اللقاءات التالية مع عدد من القضاة نستوضح مدى انعكاس الاصلاحات القضائية الاخيرة على تحديث وتطوير الجهاز القضائي:

لقاءات/ افتكار القاضي

تفعيل دور القضاء والبت في القضايا بشكل أسرع مهام المرحلة المقبلة

حدث هام

القاضي/ عبد الملك المروني.. عضو المحكمة العليا.. يقول: ان الحركة القضائية تعتبر من الاحداث الهامة في نهاية العام ٢٠٠٤م كما تاتي على غرار الاصلاحات المالية والادارية والقضائية. ومن الضرورة بمكان ان تحدث هذه التغييرات والتنقلات في الاجهزة القضائية لأن قانون السلطة القضائية نص على ان تجري حركة تنقلات لجميع العاملين في السلطة القضائية (نيابة ومحاكم) كل ثلاث سنوات، وفي كل الاحوال لايجوز بقاء القاضي في المحكمة الواحدة اكثر من خمس سنوات.. من دون نقل الى محكمة أخرى، لذا فإن هذه الحركة كان لابد منها وطالما انتظرناها لأن هناك قضاة قد توفوا في المحاكم التي كانوا يعملون بها ومنهم من قد تجاوز سنه الحكم والقضاء ومن هنا تظل هذه المحاكم بحاجة الى البديل..

ويمضي بالقول: ان المعالم الرئيسية لهذه الحركة تبشر بالخير وبأن مستقبل القضاء في بلادنا واعد بقضاء قوي وعادل وسيكون للميدان حكمه طالما ان الدولة تسعى الى تحديث وتطوير القضاء بزعامة فخامة رئيس الجمهورية.. ومادام هناك عين ثاقبة من خلال التفتيش القضائي التي ستاخذ على يد كل من لايحقق الأمن والاستقرار لأن القضاء هو صمام الأمان ودعامة من دعائم الاستقرار في البلاد ولا قضاء الا بتطبيق القانون واحترام هيبة واستقلال القضاء وكلما كان القضاء قويا وصارما وعادلا واحكامه وقراراته نافذة اعطى الثقة للمواطنين والمستثمرين بأن يقوموا باستثمار اموالهم بلا خوف.. ونحن اذا نظرنا الى الدول المتقدمة والديمقراطية سنجد ان السلطة القضائية تأتي في صدارة السلطات ولا أقل من ان تكون مساوية لها.. وهذا مانتمناه في بلادنا وما تسعى اليه قيادتنا السياسية...

تغييرات ايجابية

القاضي/ عصام السماوي.. رئيس محكمة استئناف محافظة عدن.. يقول: الحركة القضائية جاءت لتلبي متطلبات القانون الذي يوجب ان يقوم مجلس القضاء الاعلى بإجراء حركة تنقلات كل ثلاث سنوات وقد طال انتظار هذه الحركة والتي برأيي انها ستكون ايجابية وستسهم في تفعيل القضاء وانجاز القضايا بشكل اسرع وفي وقتها المحدد .. فانتقال القاضي الى محكمة اخرى يعطيه دفعة قوية لاستعادة نشاطه في مجال العمل القضائي كما انه سيتولى قضايا اخرى بروح متجددة وسيعمل على انجازها بحماس اكثر من ذي قبل.

ويمضي يقول: تطور القضاء لابد له من آلية وفعالية لتطويره وتحسينه من خلال اهتمام الدولة بالقاضي وتوفير احتياجاته في العمل القضائي وهذا ما نلمسه من قبل القيادة السياسية ممثلة بالقائد الرمز علي عبدالله صالح والذي اولى القضاء اهتماما ملحوظا ويسعى لتطوير القضاء وتفعيل دوره في الامن والاستقرار من خلال تحقيق العدالة واحترام الاحكام وتنفيذها وتسخير الامن والشرطة وكافة رجال الضبط القضائي، كل ذلك يبعث الامن والطمأنينة لدى للمواطن والمستمر .. فوجود قاض حازم نزيه قوي هو تجسيد فعلي لإسهام القضاء في مسيرة التنمية والاستقرار والامن الازدهار في البلاد. ويختتم القاضي السماوي حديثه بالقول: لقد طالت خطة الاصلاح الشامل الاصلاح القضائي ومضى مجلس القضاء ووزارة العدل والمحاكم في انجاز شوط كبير في خطة الاصلاح القضائي من خلال ترسيخ مبادئ وقواعد القانون واستقرار العمل القضائي وتأهيل الكوادر القضائية وتنشيطها وتفعيل دور المحاسبة من قبل التفتيش القضائي والاهتمام بالبنية التحتية للمحاكم، فالقضاء هو صمام الامان وحجر الزاوية التي تبنى عليها الأمال في تقريب وتسهيل اجراءات التقاضي وتحقيق العدل.

مستقبل يبشر بالخير

ويرى القاضي محمود لطف حسين العنسي .. عضو الشعبة الاستئنافية بامانة العاصمة.. بأن مستقبل القضاء في اليمن يبشر بالخير مدللا على ذلك بالحركة القضائية التي تعكس بوضوح مدى اهتمام القيادة السياسية ممثلة بفخامة الاخ رئيس الجمهورية رئيس مجلس القضاء الاعلى بالقضاء والتركيز عليه باعتباره ركيزة هامة وركناً أساسياً من اركان التنمية المنشودة في بلادنا والقيادة السياسية لاتزال تواصل دعمها اللا محدود للقضاء بهدف الارتقاء بمستواه كماً ونوعاً وما هذه الحركة إلاّ لبنة من لبنات استقرار القضاء وتحديثه لمواكبة متغيرات العصر ويؤكد ان العدل يمثل اساس تقدم وازدهار الحضارات لأن الفرد ينعم في ظله بالامن والامان ويسود الاستقرار وتزدهر التنمية .. فلقد صدق المجوسي عند مارأى خليفة المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه نائما تحت الشجرة فقال كلمته المشهورة حكمت فعدلت فأمنت فنمت، وفي ظل العدل تترسخ المبادئ والقيم وتتحقق كرامة الانسان من غدر القوي .. والقضاء في بلادنا يجسد الامن والاستقرار في كافة المناحي المتعلقة بالقضاء من خلال ترسيخ مبدأ سيادة القانون والحركة الجديدة الحاصلة في السلك القضائي ستقود بإذن الله الى النهوض بالقضاء وجعله اكثر قدرة على الاضطلاع بمهامه.

قرار شجاع

وتقول القاضية نرجس أحمد عمر يوسف عضو المحكمة الاستئنافية في محافظة لحج: لقد كان قرار الحركة القضائية قراراً شجاعا وهذا ما لمسناه من خلال ترقيه القضاه ذوي السعة الجيدة ومحاسبة من لم يحكم بشرع الله وبما جاء في القانون وفصل عدد آخر من من القضاة واحالة قضاة تجاوزوا السن القانونية في عملهم الى التقاعد وتغيير قضاة مكان قضاة آخرين وهذا كله يدل ان التغييرات القضائية كانت جريئة وايجابية كما اعطت للمرأة القاضية حقها ومكانتها وأوفى القائد بوعده من خلال تعيين قاضيين لمحاكم الاحداث في صنعاء وتعز .

وتضيف القاضية نرجس: لقد كانت هذه التنقلات ومعاقبة المخالفين بمثابة جرس تنبيه للقضاة بأن مشروعية القانون قد وصلت الى مجلس اعضاء السلطة القضائية ولم تعد المحاسبة مقصورة على من ليس لهم علاقة بالقضاء فحسب بل ان القاضي الذي يسأل ويحاسب سيحاسب يوما ويقف للسؤال والمحاسبة اذا ما ارتكب أي مخالفة في تادية عمله.. كما ان الحركة كانت لفتة كريمة من السلطة للقضاء بضرورة التغيير ان ذلك سيسهم في تطور القضاء وعدم تقوقعه اضافة الى ذلك فإن فتح محاكم جديدة وإنشاء محاكم متخصصة ضرائب، مرور، أحداث الى آخره.. سيخفف من العبء الثقيل على القاضي .. وترى ان هذه العوامل ستؤدي الى استقرار القضاء الذي اساسه القاضي العادل والقانون الرادع والزاجر، ولأن القضاء هو مواجهة النظام لابد ان يكون عادلا ليجسد الامن والامان والاستقرار.

إسهام فاعل

أما القاضي محسن يحيى طالب رئيس المحكمة الاستئنافية في حجة فيقول: تجري على الساحة اليمنية تطورات وانجازات في مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بصورة عامة وما تحقق على صعيد القضاء بصورة خاصة وذلك لإيجاد الضمانات الدستورية والقانونية التي تضمن استقلال القضاء وتفعيله وتطويره من خلال العمل بخطة الاصلاح القضائي وبما يواكب متطلبات هذه المرحلة من اصلاحات وانجازات تحققت بفضل القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس القائد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ورئيس مجلس القضاء الاعلى وجهود وقيادات وزارة العدل لتفعيل الحركة القضائية وما شملته من تغييرات وتنقلات جاءت وفقا لقانون السلطة القضائية .. هذه الحركة تؤكد بان القضاء سيشهد تطورا ملموسا الى جانب ان النصوص الدستورية والقانونية التي تنص على استقلالية القضاء وحصانته من اي تدخلات في أي شأن من شئون العدالة ويعتبر هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون ولا تسقط الدعوى فيها بالتقادم، كل تلك الضمانات عززت من مكانة القضاء واستقلاليته واسهمت اسهاما فاعلا في الامن والاستقرار من خلال اصدار الاحكام الرادعة بحق المدانين بارتكاب جرائم بحق الوطن والمواطن وفقا للشرع والقانون.

أشواق الأمل

عبدالكريم الخميسي

الكراهية

● أغلى حقوق الإنسان : حياته.. وأغلى من حياته : كرامته .. لأن الحياة بلا كرامة أشبه بالموت..وقد ضمن الله تعالى هذا الحق ـ حق الكرامة ـ لكل إنسان : المسلم والكافر..العدو والصديق..البعيد والقريب، حتى المجرم الذي (يستحق)الرجم لا(يستحق) الإهانة والإذلال ،والإنسان العربي يقول : لاتسقني ماء الحياة بذلة.. فلو خيروه بين الحياة والكرامة لما اختار إلا.. الكرامة.

●وقد وصلنا إلى زمن لاقيمة فيه للإنسان ولا لكرامته.. فهاهي كرامة الرجل منتهكة في كل مكان، وهاهي كرامة المرأة مباحة ومستباحة لمؤسسات العري والابتذال، ولم يعد هناك فرق بين القرد الذكي الذي يستدر به (الحاوي) عطف النظارة ويكسب من ورائه المال، وبين بائعة الهوى التي يعرض المنتج مفاتنها ليروج بها (بضاعته) ثم يرميها بعد ذلك للسباع!!

● والمصيبة أن عجلة الإهدار المتعمد لكرامة المرأة لم تتوقف لأن (الهواة) لايشبعون ولن يشبعوا..ولم تجد تلك (العجلة)من يقف في طريقها ولاسيما في الغرب ..حتى بلغ الحال إلى أن نشأت جمعية جديدة (في باريس) أطلقت على نفسها اسم "جمعية العفة" وقد حملت هذه الجمعية على عاتقها مسؤولية الدفاع عن كرامة المرأة،والدفاع عن (عفتها)..ولكن بعد خراب البصرة!!

●حكمة اليوم:

إخفاء (العلم) هلكة..وإخفاء (العمل) نجاة..

ص.ب: ٤٨٤١ صنعاء
alkhmisy@hotmail.com

تأملات

محمد العريقي

تكامل.. وليس تنازعا

■ في مثل ظروف وواقع بلادنا .. فإن الحاجة للتعاون والتكامل بين مختلف التكوينات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تظل مسألة هامة وملحة.

● وتشتد ضرورة تجسيد هذه الحاجة بصورة فعلية بين سلطات الدولة الثلاث «القضائية ، والتشريعية ، والتنفيذية» فهذه السلطات تتحمل بطورة تضامنية مسؤولية النهوض والتحديث والتطوير لكل أوجه الحياة في بلادنا والرفع من تحسن المستوى المعيشي والاجتماعي لكل أفراد الشعب ، مهما اختلفت وتنوعت الأدوار.

● وخلال الأسبوع الماضي تجلت ملامح من هذا التكامل المترابط الحلقات .. ظهرت مشاهده من خلال إجراء التعيينات والتنقلات في السلطة القضائية .. فمثل هذا الحراك يصب في خدمة أهداف وتوجهات السلطتين التشريعية والتنفيذية حيث يحرص نواب الشعب على إبراز دور مجلس النواب التشريعي والرقابي ، ومتابعة أداء الحكومة ، وإن مثل هذا الدور لاينهض إلا بقوة وهيبة القضاء وتحديث مساراته وفق معطيات العصر وتشابك مصالح المجتمع.

● وعندما تكتسب السلطتان القضائية والتشريعية منطلقات الرؤية الموضوعية للواقع وقدرة المساهمة في تجذير بناء الدولة اليمنية الحديثة فإن هذا يمثل السند القوي والداعم ليس لحكومة عبدالقادر باجمال بل لأي حكومة قادمة تتطلع لتنفيذ برنامجها .

● والملاحظ أن الحكومة «السلطة التنفيذية» قد أوردت في برنامجها المقدم لمجلس النواب والتي نالت بموجبه الثقة الأفكار والتطورات الهادفة لإحداث خطوات ملموسة على طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وندرك بأن نجاحها في تحقيق تلك الأهداف والغايات هو انتصار وشهرة لجميع أعضائها ، ولا يعقل أن تسعى الحكومة لاستعداء الشعب عليها من خلال أية إجراءات غير متوازنة ولا يعقل أيضاً أن تقدم على وضع بذور فشلها بيدها .. فهذا مجاف للغريزة والطبيعة الإنسانية .. وإن المنطق يحتم عليها أن تكون مراهنة على ضمان النجاحات لبرنامجها خاصة في مثل بلادنا التي تتنافس فيها مختلف الأحزاب والتيارات السياسية للوصول إلى مقاعد مجلس الوزراء في إطار التداول السلمي للسلطة عبر بوابة الانتخابات البرلمانية.

● فالتكامل والتعاون بين السلطات الثلاث لا يعني تقديم تنازلات على حساب مصالح الشعب والوطن ، ولا تعطيل سلطة معينة لقدرات وصلاحيات ومسؤوليات سلطة أخرى ، ولا الاستمتاع بفشل أي سلطة ولا الإفراط بالمكايدات السياسية وإنما المقصود بذلك هو العمل بروح الفريق الجماعي الذي يقود لتصويب الأخطاء وإزالة العقبات وينمي ويذكي روح البناء المنشود الذي يقف على قمته الوطن والمواطن.

ALariky @ Maktoob. Com